● أخبار قصيرة

نائب وزير الصناعة يحضر مؤتمراً دولياً في السعودية

أعلن سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى المملكة العربية السعودية عن مشاركة نائب وزير الصناعة والتعدين والتجارة رضا محتشمي بور في مؤتمر التعدين الدولي الثالث في السعودية.
وكتب السفير رضا عنايتي، على شبكة X الاجتماعية، يوم الثلاثاء: غادر اليوم وفد من مجلس الشورى السعودي إلى إيران للمشاركة في اجتماع لجنة فلسطين الذي عقد في طهران بحضور رؤساء وممثلي برلمانات الدول الآسيوية. وأضاف: كما شارك المهندس رضا محتشمي بور نائب وزير الصناعة والتعدين والتجارة في شؤون التعدين ومعالجة المواد في مؤتمر التعدين الدولي الثالث بالمملكة العربية السعودية.

إفتتاح مصنع لإنتاج الهواتف المحمولة جنوب البلاد

أعلن رئيس منظمة الصناعة والمناجم والتجارة في محافظة هرمزكان (جنوب ايران) عن افتتاح مصنع لانتاج الهواتف المحمولة تبلغ طاقته السنوية أكثر من مليون هاتف.
وقال خليل قاسمي دون ذكر العلامة التجارية للهاتف المحمول: تم افتتاح مصنع للهواتف المحمولة بتكلفة ٤٠ مليار تومان في محافظة هرمزكان، ويبلغ طاقته الإنتاجية السنوية ١/٢ مليون هاتف محمول وجهاز لوحي. وأوضح: إنه مع إنشاء هذا المصنع تم توفير فرص عمل لنحو ٥٠ شخصاً، وقال: يتم الآن إنتاج ١٠٠ ألف هاتف محمول و٢٠ ألف جهاز لوحي شهرياً. وأشار إلى أنه في خطة تطوير هذا المصنع، سيتم أيضاً إنتاج الساعات الذكية وسماعات الرأس. وأوضح أنه من المخطط أن يتم توفير مابين ١٠-٢٠٪ من احتياجات البلاد من الهواتف المحمولة من هذا المصنع، وأضاف: خلال السنوات الثلاث القادمة سيرتفع إنتاج هذا المصنع إلى حوالي ٣ ملايين هاتف محمول وجهاز لوحي.

نمو عدد الرحلات الدولية في المطارات الإيرانية

أعلن رئيس شركة المطارات والملاحة الجوية الإيرانية عن نمو عدد الرحلات الدولية بنسبة ١٤٪ في مطارات البلاد خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ في ٢١ مارس/ آذار)، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وقال رضا نخجواني: في العام الماضي سجلت الرحلات الدولية بما فيها رحلات الحج والعتبات المقدسة ١٦ ألفاً و١٧٧ رحلة، فيما ارتفعت هذه الرحلات في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي إلى ١٨ ألفاً و ٤٧٤ رحلة طيران. كما أعلن نخجواني عن نمو عدد قبول وإيفاد المسافرين الدوليين بنسبة ٩٪ في الفترة المذكورة مقارنة بمثيلتها من العام الماضي.
ولفت إلى أن مطارات مشهد وشيراز وتبريز سجلت أعلى عدد رحلات طيران إلى وجهات دولية.

ثلاثة حلول للتعامل مع سياسات ضبط الدولار في العراق

سنجابي: استمرار هذه العملية سيسبب مشاكل في العراق على المدى الطويل، وليس من المستبعد أن يواجه هذا البلد شكاوى من النظام التجاري والاستهلاكي ضدّ السياسات الجديدة للبنك المركزي العراقي

الوفاق/ وكالات

أعلن الأمين العام للغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية إنه لا يستبعد أن يتقدم النظام التجاري والاستهلاكي في العراق بشكوى ضد السياسات الجديدة للبنك المركزي العراقي.
وقال جهانبخش سنجابي شيرازي، الأربعاء، في مقابلة مع وكالة فارس للأنباء: إن الحديث عن القيود وسياسات الصرف الأجنبي للبنك المركزي العراقي ليست وليدة اليوم بل مضى عام على الإعلان عنها، حيث قام المركزي العراقي خلال تلك السنة بوضع سلسلة من السياسات في مجال تنظيم التعامل بالدولار على جدول الأعمال، وهذا لا يعني أن العملية التجارية بين إيران والعراق قد توقفت بشكل كامل.
وأكد سنجابي عدم وجود مشاكل أو قيود جديدة في التبادل التجاري الإيراني - العراقي، وأوضح: على أية حال، فان المركزي الإيراني لديه أيضاً سياساته وحلوله الخاصة ويمكنه التقليل من الضرر الأمريكي في هذا الصدد، ومن بين هذه الحلول إنشاء غرف المقاصة الآلية، وخطة البنك المركزي الإيراني المبنية على "الريال الخارجي"، فضلاً عن الإتفاقية النقدية الثنائية بين إيران والعراق، والتي يمكن أن تستمر في العملية التجارية بين البلدين كما هو الحال في الماضي.
وأشار الأمين العام للغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية إلى تبعات سياسات المركزي العراقي لضبط الدولار على التجارة بين البلدين، وقال: لا شك أن إجراء هذه السياسات من قبل الحكومة العراقية ستضر في المقام الأول شعب هذا البلد، فجزء كبير من الخدمات والسلع التي يحتاجها العراق تأتي من الخارج، وإذا لم يتم تلبية احتياجات المواطن من العملات من قبل الأمريكيين، فسوف يتجه إلى السوق الحرة، ومع فارق السعر بين الحكومي والحر، سيتضاعف الضغط على المستهلك.
واختتم سنجابي حديثه قائلاً: إن استمرار هذه العملية سيسبب مشاكل في العراق على المدى الطويل، وليس من المستبعد أن يواجه هذا البلد شكاوى من النظام التجاري والاستهلاكي ضد السياسات الجديدة للبنك المركزي العراقي خلال الأشهر الستة المقبلة.

حظر التعامل المالي مع ٥ دول

وفي وقت سابق، أعلن الأمين العام للغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية أن القانون الجديد للتعامل بالعملات الأجنبية في العراق دخل حيز التنفيذ، وبموجبه لم يعد يسمح للصرافة الرسمية لهذا البلد بالتعامل بالدولار مع ٥ دول (بما في ذلك إيران).
وقال سنجابي بخصوص هذا القانون: لقد حظر العراق من التعامل المالي مع ٥ دول، وإيران واحدة منها.
وأضاف: إذا قامت مكاتب الصرافة أو الشبكة المصرفية في العراق بتحويل الأموال إلى هذه البلدان الخمسة، فلن يتم تخصيص عملة لها، ما يعني أن هذه الجهات يجب عليها شراء الدولار من السوق الحرة لتحويل الأموال إلى إيران، والتي يبلغ فرق السعر فيها حوالي ٢٠٪.

التأثير على سوق العملة المحلية

وبحسب الخبراء في شؤون العملة، فان القانون الجديد للحكومة العراقية يمكن أن يكون له تأثير على سوق العملة المحلية في إيران.
وبما أن العراق أحد مصادر العملة الأجنبية الداخلة إلى إيران، فان مسار استلام النقد الأجنبي من هذا البلد ستصاحبه مشاكل بعد إقرار القانون المذكور، مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الأجنبية في الداخل.
ويحظر القانون الجديد للحكومة العراقية على النشطاء في السوق العراقية إجراء أي تبادل صغير وكبير بالعملات الأجنبية.
ويقول سنجابي في هذا الصدد: يبلغ سعر العملة الرسمية للدولار ١٣٢٠ ديناراً، أما في السوق الحرة فيباع كل دولار بنحو ١٥٥٠ ديناراً. وبناء على ذلك، فان تكلفة الاستيراد بالنسبة للمستوردين العراقيين ستكون أعلى بنسبة ٢٠٪، وستنخفض قيمة بضائع المصدرين الإيرانيين عبر بيع بضائعهم بالدينار، وهو ما يشكل تهديداً لتجارة البلدين. يمكن أن تؤثر الزيادة في تكلفة استيراد الدولار من الدول المجاورة بشكل مباشر على سعر العملة في سوق طهران.

وتطوير قطاع الثروة السمكية

إيران بصدد زيادة تصدير التمور عبر خلق أسواق جديدة

أعلن نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية إن زيادة صادرات البلاد من التمور من خلال خلق أسواق جديدة، مدرج على جدول أعمال هذه الدائرة.
وقال مهدي صفري، الأربعاء، خلال زيارته للمشاريع الصناعية والإنتاجية بمدينة دشستان بمحافظة بوشهر (جنوب البلاد): خلال هذه الزيارة إلى محافظة بوشهر ستتم دراسة مشاكل المصدرين والمنتجين. وأضاف: إن تطوير التصدير والاستيراد وحل مشاكل الناشطين الاقتصاديين في هذا المجال يحظى باهتمام خاص.
وأكد صفري على تطوير الاستثمار وحل مشاكل هذا المجال من خلال توفير المعدات والتقنيات اللازمة، وقال: وزارة الخارجية تبذل جهداً خاصاً لحل مشاكل المنتجين والمصدرين وتتم إضافة أسواق جديدة في هذا المجال يوماً بعد يوم.
وأضاف: إنه من خلال تحديد أسواق جديدة في العالم سيتم حل مشاكل المصدرين.
وأوضح: إن زيادة صادرات التمور من خلال خلق أسواق جديدة مدرج على جدول أعمال دائرة الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة الخارجية. وأضاف: تتمتع محافظة بوشهر بقدرة عالية في مختلف جوانب الإنتاج في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والسمكية وغيرها.
ومن ناحية أخرى، فان وقوعها على ساحل الخليج الفارسي زاد من تطور الأنشطة الاقتصادية بشكل أكبر.

تطوير قطاع الثروة السمكية

وفي مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا" في بوشهر مساء الثلاثاء، أعلن نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية إن الاستفادة من التجارب الناجحة لمصائد الأسماك في مختلف البلدان، بما في ذلك الهند وإندونيسيا وماليزيا والإكوادور، مدرج على جدول الأعمال بشكل خاص.
وقال صفري: إن دائرة الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية تتعاون مع إدارة الثروة السمكية منذ حوالي عام ونصف لتطوير هذه الميزة الاقتصادية في مختلف الأبعاد. وأضاف: إن نقل التكنولوجيا والتطوير في هذا المجال هو أحد البرامج المخطط لها، ونظراً لتجربة الإكوادور الناجحة في تصدير المنتجات المائية، فان الاستفادة من تجربتها مدرجة على جدول الأعمال.
وصرح نائب وزير الخارجية: في العامين الماضيين، تمكنت الإكوادور من زيادة قدرتها على تصدير الأحياء المائية من ٦ إلى ٨ مليارات دولار بفضل العمل البحثي؛ وبناء على ذلك، تم إرسال وفد إلى هذا البلد للاستفادة من تجربتها الناجحة.
وأضاف صفري: إن التواجد في سواحل الدول الأخرى هو أحد البرامج في مجال الثروة السمكية، وهو ما تم من خلال إرسال فريق إلى مدغشقر للقيام بأعمال الصيد والمصائد لصالح إيران ومدغشقر. وتابع: موريتانيا أيضاً دولة ذات احتياطيات عالية من المنتجات المائية، وقد استقر وفد من موريتانيا في بلادنا بهدف تطوير برامجها السمكية لتلقي التدريب في مجال صيد الأسماك.

إصدار تراخيص تصدير الأسماك والروبيان

وقال نائب وزير الخارجية: الأهم من ذلك، أنه تم الحصول على تراخيص تصدير الأسماك والروبيان الإيرانية إلى روسيا والهند والصين، فمثلاً حصة الصين من هذه التراخيص هي ٦ أنواع من الأسماك والروبيان.
وأضاف: يبلغ عدد سكان الصين ملياراً و ٤٠٠ مليون نسمة، ويعتبر هذا العدد قدرة كبيرة وسوقاً لتصدير الروبيان المستزرع الإيراني، ويجب استغلال هذه القدرة عند الضرورة.
وقال صفري: في حالة الهند وإندونيسيا وماليزيا، وخاصة في شرق الهند، هناك تعاون جديد في قطاع البحث والتعليم مدرج على جدول الأعمال. وأضاف: من المؤمل أنه مع تحقيق البرامج المذكورة، بالإضافة إلى زيادة التشغيل في البلاد في مجال الثروة السمكية، سترتفع القدرة التصديرية للمنتجات السمكية للبلاد من ٧٥٠ مليون دولار إلى ملياري دولار.

معظمها تتركز في مدينة مشهد ومحيط العتبة الرضوية

ارتفاع الإستثمارات الأفغانية في إيران إلى ضعفين

أعلن رئيس جمعية الاستثمارات الإيرانية والأجنبية المشتركة والرئيس السابق لغرفة التجارة الإيرانية - الأفغانية المشتركة زيادة ساعات عمل الشاحنات على الحدود الإيرانية - الأفغانية.
وقال حسين سليمي، الأربعاء، في مقابلة مع وكالة إيلنا العمالية: تمت زيادة حركة مرور الشاحنات على حدود دوغارون من ٨ ساعات إلى ١٦ ساعة بحيث تكون نسبة تأخير هذه الآليات أقل ويتم نقل البضائع عبر الحدود بشكل أسرع وتقل أيضاً تكلفة نقل البضائع. وأضاف: تتم معظم عمليات نقل البضائع بين إيران وأفغانستان عبر هذه الحدود.
وتحدث رئيس جمعية الاستثمارات الإيرانية والأجنبية المشتركة عن الاستثمارات الأفغانية في إيران، وقال: تضاعف عدد المشاريع التي نفذها الأفغان في إيران خلال الأشهر العشرة الماضية من حيث العدد والقيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأكد أن معظم استثمارات الأفغان في إيران تتركز في مدينة مشهد ومحيط العتبة الرضوية، وذلك لقرب هذه المنطقة من الحدود الإيرانية - الأفغانية.
وواصل سليمي حديثه: ينشط الأفغان في مشهد بشكل أكبر في تغليف البضائع التي لها زبائن في أفغانستان، وتشمل هذه البضائع الفواكه المجففة والخضروات المجففة والبقوليات، وينشط هؤلاء أيضاً في قطاع الإسكان والبناء وما شابه ذلك، لدى أصحاب الشركات الأفغانية إقامة عمل وتراخيص قانونية. وذكر أن الميزة التي تتمتع بها الشركات الأفغانية بالنسبة لإيران هي أنها تعرف سوق الوجهة جيداً وتقوم بالإنتاج والتصدير في إيران وفقاً لذلك.
وقدّر سليمي القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية التي تمت في إيران هذا العام بـ٤ مليارات دولار، وقال: للأفغان حصة ١٥٪ من هذا الرقم، ويمكن القول أنه من بين حوالي ٧٠٠ مشروع يمضي قدماً في إيران باستثمارات أجنبية تم الانتهاء من حوالي ١٥٠ مشروعاً، ويتم تنفيذها على يد الأفغان.
واستطرد: لا يزال عدم الاستقرار السياسي يلقي بظلاله على أفغانستان، كما أن التغيير المستمر للحكومات في هذا البلد لا يمنح المستثمرين الأمان اللازم للاستثمارات الكبيرة وطويلة الأجل. يتعين على طالبان تعزيز علاقاتها السياسية على المستوى الدولي والحصول على الاعتراف الرسمي من دول العالم، حيث لم تقم العديد من الدول بافتتاح سفاراتها في أفغانستان حتى الآن.
وأوضح في الختام: إن التنمية الاقتصادية في أفغانستان يمكن أن تكون مثمرة بالنسبة لإيران. أفغانستان دولة غير ساحلية والموانئ الجنوبية لإيران هي أقرب نقطة وصول لهذا البلد إلى المياه المفتوحة.